# تغيير الجعفري يحسم من الائتلاف أو البرلمان

بغداد ـ «القدس العربي»:

أكدت مصادر عراقية ان أزمة تشكيل الحكومة لن تنتهي بالاتفاق على اللجنة الأمنية الذي تم السبت والتحول الى تسمية الوزراء، وقالت المصادر ان المشكلة ما زالت متعلقة برئاسة الجعفري للحكومة التي سيتم حسمها بين خيارين اثنين لا ثالث لهما خلال هذا الاسبوع حيث تقترب المهلة الدستورية من نهايتها، اما الخيار الأول فيقضي باعلان الائتلاف مرشحا آخر، أو تحويل رئاسة الجعفري الى التصويت في البرلمان والذي يعتقد انه سيحسم برفضه، ويعزز الخيار الأول اعلان قياديين في الائتلاف عدم رغبتهم بتولي الجعفري لرئاسة الحكومة، واللجوء الى اقناعه بالانسحاب استنادا الى النظام الداخلي للائتلاف الذي ينص على ان يكون ترشيح رئيس الوزراء يحظى بقبول الأطراف السياسية الأخرى الفائزة بالانتخابات والمحيط الاقليمي والعربي والدولي، وقد كانت اشارات الرفض الأمريكية تشير الى عدم الرغبة في تولي الجعفري، فيما قال الدكتور نديم عيسى رئيس حزب الفضيلة والقيادي في الائتلاف العراقي الموحد ان النظام الداخلي في الائتلاف يمكن ان يحسم هذه القضية، ويلغي ترشيح الجعفري ويسند المنصب لمرشح آخر وهو الموقف الذي بدأ يتبناه ويصرح به قاسم داود عضو الائتلاف العراقي أيضا.

وكان قد انشغل قادة الائتلاف يومي الجمعة والسبت بمحاولة اقناع المعترضين على الجعفري بالتخلي عن رئاسة الحكومة وان المجموعات السبع الرئيسية بالائتلاف اجتمعت وتوصلت الى نتيجة بأغلبية أربع مجموعات مقابل ثلاث على منح الجعفري عدة أيام فقط لاقناع زعماء الأكراد والسنة والعلمانيين بالتخلي عن معارضتهم لترشحه وفي ما عدا ذلك فان الائتلاف سيقوم بتغيير مرشحه، وذكر مسؤولون في الائتلاف طلبوا عدم نشر أسمائهم ان أربعا من بين المجموعات السبع الرئيسية داخل الائتلاف تريد ان يتخلى الجعفري بنفسه عن الترشيح لرئاسة الوزراء اذا فشل في اقناع كتل الأقلية السنية والأكراد بالتخلي عن رفضها العمل في حكومة برئاسته.

وزادت سخونة الموقف من الجعفري بعد ان تم الاتفاق على تشكيل اللجنة الأمنية اكثر الملفات تعقيدا في تشكيل الحكومة والتي مهدت الطريق لتسمية الرئاسات الثلاث والوزراء الذين سيبلغ عددهم 36 وزيرا نصفهم من قائمة الائتلاف العراقي الموحد، فيما تضمن الاتفاق على لجنة الأمن الوطني نصا يشير الى ان اللجنة تعمل وفق النظام الداخلي لمجلس الوزراء ولا تتخطى صلاحياتها صلاحيات مجلس الوزراء، كما يجب ان يراعي رئيس الوزراء حفظ التوازن الوطني والاستحقاق الانتخابي عند تشكيل اللجنة، «وان رئيس الوزراء هو رئيس اللجنة ونائبه نائب رئيس اللجنة على ان يتعاون رئيس الوزراء ونائبه في انجاز مهام اللجنة التي تضم وزراء الدفاع والداخلية والعدل والمالية ورؤساء الأجهزة الأمنية ورئيس أركان الجيش، وتتخذ قراراتها بالأغلبية المطلقة، اضافة الى ان اللجنة ستتولى تسهيل وتنسيق ومراقبة سياسات الأمن الوطني، على ان تكون اللجنة هي الجهة الرئيسية المخولة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن، وتحقيق التوازن الأمثل للسكان في تشكيل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية»، فيما شدد الاتفاق على منع تسلل عناصر النظام البائد الذين ثبت اجرامهم او من يثبت اجرامهم الى داخل القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وابعادها عن التأثيرات العنصرية والطائفية، وبذلك توصل الزعماء السياسيون العراقيون الى ضمان تطمين السنة في هذا المجال بعد تخوفهم من ان ينفرد الائتلاف العراقي بترتيب السياسة الأمنية وهو الأمر الذي أبعدت سياقات اللجنة الأمنية وجوده في الحكومة المقبلة.

من جهته قال وائل عبد اللطيف عضو مجلس النواب عن القائمة العراقية ان قادة الكتل السياسية بعد ان اتفقوا في اجتماعهم على «ان يتولى رئيس الوزراء رئاسة اللجنة الأمنية لم يبق أمامهم من نقاط الخلاف سوى مسألة الميليشيات المسلحة».

وأضاف عبد اللطيف «ان الخطوة المقبلة ستكون اقرار النظام الداخلي لمجلس الوزراء ثم الشروع بتشكيل الحكومة» و«ان الحكومة المقبلة يجب ان ترتكز على اهداف استراتيجية قوية وثابتة لتستطيع ان تنهض بالمشاكل التي تعاني منها البلاد».

واشار عبد اللطيف الى ان المراحل التي استغرقتها الحوارات كانت مراحل مهمة وصعبة.

سيدة عراقية تسير امام جنود امريكيين حاملة عبوة غاز فارغة في تلعفار (ا ف ب)

## الكتل النيابية العراقية تقر النظام الداخلي لمجلس الوزراء

■ بغداد ـ أف ب: توصلت الكتل النيابية العراقية امس الاحد الى اتفاق نهائي بشان النظام الداخلي لعمل مجلس الوزراء يتضمن التصويت بغالبية الثلثين على عدد من القرارات، وفق بيان صادر عن رئاسة الجمهورية.

واوضح البيان ان الاتفاق يؤكد «المشاركة في اتخاذ القرار وتوزيع المسؤوليات والمساهمة في التنفيذ» مضيفا «كما تم تثبيته في البرنامج السياسي للكتل السياسية المؤتلفة لتشكيل الحكومة ولذا ينبغي مراعاة ذلك في الاداء وبناء المؤسسات».

ويقر الاتفاق التصويت «بغالبية الثلثين من عدد الحاضرين في مشروع قوانين الموازنة الفدرالية وخطط التنمية والقرارات ذات الطابع الاستراتيجي» و«الاتفاقيات والمعاهدات الدولية».

ويشمل التصويت بغالبية الثلثين كذلك «عقود الوزارات للمبالغ التي تزيد عن خمسين مليون دولار بينما يتم التصويت على عقود اقل من ذلك بالغالبية البسيطة». كما يشمل التصويت بغالبية الثلثين ما يتعلق بـ«الحدود الدولية للعراق، والعلاقات الدولية الإستراتيجية وتعيين وكلاء الوزارات والسفراء ورئيس اركان الجيش ومعاونيه ومناصب قائد فرقة فما فوق ورئيس جهاز المخابرات الوطني ورؤساء الأجهزة الامنية».

وكذلك «الامور المتعلقة بالسيادة الوطنية بما فيها تواجد القوات الدولية في العراق وكيفية تنظيم عملها».

وفيما يخص نائبي رئيس الوزراء، يلحظ الاتفاق تسليمهما ثلاثة «ملفات رئيسية في مجلس الوزراء تتعلق بالامن والاقتصاد والخدمات».

## نجل مرشد بن لادن: الزرقاوي لم يعد على رأس «المقاومة» في العراق

عمان ـ من رندا حبيب:

اكد حذيفة عزام نجل عبد الله عزام المرشد الروحي لاسامة بن لادن في عمان امس الاحد ان قيادة المقاومة العراقية عينت عراقيا للعمل السياسي بدلا من الاردني ابو مصعب الزرقاوي الذي بات دوره يقتصر على العمل العسكري.

وقال حذيفة عزام وهو على صلة قريبة مع المقاومة، لوكالة «فرانس برس» ان «القيادة العليا للمقاومة في العراق طلبت من الزرقاوي ان يتنحى عن دوره السياسي وتم استبداله بعراقي بسبب عدة اخطاء ارتكبها مما اثر سلبا على صورة المقاومة».

واضاف عزام الذي كان والده عبد الله عزام الاب الروحي للمجاهدين العرب في افغانستان وقتل في سيارته مع اثنين من ابنائه في بيشاور (باكستان) في تشرين الاول/اكتوبر 1989 ان «دور الزرقاوي اصبح محصورا بالعمل العسكري».

واكد ان الزرقاوي «انصاع للاوامر واستبدل منذ اسبوعين بعراقي هو عبدالله بن راشد البغدادي».

واضاف حذيفة عزام (35 عاما) المقيم في عمان والذي كان والده يلقب بامير المجاهدين ان «المعلومات تصل اليه بشكل مستمر من مصادر موثوقة حول المقاومة في العراق».

وقال ان «الزرقاوي ارتكب العديد من الاخطاء السياسية ووجه اليه اللوم من قيادة المقاومة في الداخل والخارج ومن العلماء»، موضحا ان المقاومة «طلبت بعد مفاوضات طويلة ان يرضخ الزرقاوي لشروطها وان يتنازل عن موقعه لشخص عراقي».

وذكر عزام مثلا عن الاخطاء السياسية ان الزرقاوي «انشأ تنظيما خاصا به داخل العراق وتحدث باسم الشعب والمقاومة العراقية بينما هذا الدور يعود الى الشعب العراقي وقياداته».

واوضح عزام ان الزرقاوي «تعهد بعدم استهداف دول مجاورة مثل الاردن بعد ان دخلت المقاومة بصراع معه حول هذه العمليات التي لا تجوز لا شرعا ولا عقلا».

وتبنى الزرقاوي عدة عمليات ومحاولات ارهابية جرت في الاردن كان اخطرها التفجيرات التي استهدفت ثلاثة فنادق في العاصمة الاردنية عمان في التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر وأودت بحياة ستين شخصا.

واعتبر عزام ان الزرقاوي «وضع المقاومة العراقية في موقف حرج خاصة وانها كانت على علاقة حسنة مع الاردن».

واضاف ان الزرقاوي «لم يستمع الى النصائح وكان بعيدا كل البعد عن الحكمة وعن فهم الواقع وافعاله السلبية سببت السمعة السيئة للمقاومة والمجاهدين».

وقال عزام ان «تيار المقاومة الصحيحة والواعية انتصر»، مشيرا الى «اخطاء سابقة» مثل بعض عمليات الخطف وقطع الرؤوس التي قال انها «قد لا تتكرر».

وردا على سؤال عن عمليات خطف الصحافيين اكتفى عزام بالقول «ليس جميع الصحافيين ابرياء».

وشدد على ان المقاومة «هي ضد المحتل» وانها «شيء طبيعي ومشروع»، مؤكدا ان المقاومة داخل العراق «شرعية ورئيسية وقادرة على التأثير».

واوضح ان اطلاق سراح الصحافية الامريكية جيل كارول سمح بـ«اطلاق سراح نساء من المجاهدين». وتابع ان «القوات الامريكية تلجأ احيانا في حال عدم قدرتها على اعتقال المجاهدين الى اعتقال زوجات واخوات رجال المقاومة».

وبعد ان اكد ان المقاومة «عزلت تماما الزرقاوي عن الساحة السياسية» اكد انها «ارادت ان تستفيد من خبرته العسكرية» مشددا على ان للزرقاوي الان «زخما وثقلا عسكريا بات اكثر قوة من الماضي بكثير».

وقال عزام ان «خمس منظمات رئيسية في المقاومة اتحدت مع الزرقاوي وهي جيش المجاهدين وانصار الاسلام (انصار السنة حاليا) والجيش الاسلامي لتحرير العراق وجماعة التوحيد والجهاد وكتائب ثورة العشرين».

واكد عزام ان العملية العسكرية التي شنها الجيش الامريكي في منطقة سامراء كانت «تهدف الى ضرب تجمع هذه التنظيمات».

وكان الجنرال جون ابي زيد قائد القوات الامريكية في الشرق الاوسط اكد «بشكل عام توجد في (...) تلك المنطقة التي تجري فيها العملية، بعض الخلايا القوية للقاعدة وخلايا قوية للمتمردين يجب التعامل معها».

ابو مصعب الزرقاوي

وقرر اسامة بن لادن في 1984 مغادرة السعودية للالتحاق في افغانستان بالفلسطيني عبدالله عزام.

وبعد مقتل والده بقي حذيفة عزام ووالدته في افغانستان لفترة.

وعبد الله عزام الف موسوعة حول الجهاد في خمسة اجزاء وهو مرجع للعديد من المسلمين. وقد اسس ايضا حركة الاخوان المسلمين في فلسطين.

وذكر حذيفة عزام ان والده اعتبر انه «عندما يحتل بلد مسلم فان الشريعة تفرض على كل المسلمين في العالم ان يعملوا على تحرير هذه الارض». (ا ف ب)

## رايس وسترو في بغداد فجأة لتسريع ولادة حكومة طال انتظارها

■ بغداد ـ من بيتر ماكلر: في خطوة مفاجئة قد تساعد على حلحلة الامور العالقة، وصلت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس ونظيرها البريطاني جاك سترو الى بغداد حاملين رسالة واضحة حول نفاد صبر العالم بسبب تأخر القادة العراقيين في تشكيل حكومة جديدة.

ووصلت رايس وسترو صباح امس الاحد في زيارة مفاجئة الى العراق لحض العراقيين على الاسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية.

وتوجه وزيرا الخارجية سرا وسط اجراءات أمنية مشددة وامطار غزيرة الى بغداد لبذل جهود مشتركة لا سابق لها بغرض تحقيق تقدم في المحادثات السياسية المطولة في حين تتصاعد اعمال العنف الطائفي.

وقالت رايس عن هذه المحادثات التي ما تزال متعثرة بعد ثلاثة اشهر ونصف الشهر من الانتخابات التشريعية «سنحض على انهاء المحادثات في وقت سريع».

واضافت للصحافيين «يجب ان يكون واضحا للجميع ان الوقت حان لكي تسفر هذه المفاوضات عن حكومة وحدة وطنية».

وتابعت ان «قيامنا بمحادثات مع القادة مؤشر على ان الأمر ملح من حيث الحاجة الى حكومة وحدة وطنية».

من جهته، اشار سترو الى التضحيات الامريكية والبريطانية في العراق من ارواح واموال منذ اذار (مارس) 2003 من أجل الاطاحة بصدام حسين.

وقال ردا على سؤال حول استمرار هذه الالتزامات من دون ان يبذل القادة العراقيون جهودا كبيرة على الصعيد السياسي «نحن ملتزمون حيال العراق، ملتزمون جدا، لكننا بحاجة الى رؤية تحقيق تقدم».

وسيلتقي الوزيران الرئيس جلال طالباني ورئيس الوزراء ابراهيم الجعفري اضافة الى مسؤولين آخرين.

وذكرت تقارير اعلامية ان الرئيس الامريكي جورج بوش يسعى الى العثور على بديل للجعفري، لكن رايس وسترو شددا على انهما لن ينحازا الى اي طرف في لعبة الوصول الى السلطة.

وقال سترو «نعترف ونحترم اي شخص ينبثق كقائد (...) فاهتمامنا منصب على ان يحققوا تقدما من اجل هذا».

وتأتي هذه الزيارة بينما يجري القادة العراقيون محادثات شاقة لتشكيل حكومة وحدة وطنية.

والزيارة هي الثالثة لرايس منذ تعيينها وزيرة للخارجية في كانون الثاني/يناير 2005 كما انها الثالثة لسترو منذ مطلع السنة الحالية.

وترفض رايس تحديد موعد للعراقيين لينجزوا عملهم، لكنها قالت ان الوقت مناسب لمهمة تأتي من الخارج لدعم الجهود التي يبذلها السفير الامريكي زلماي خليل زاد من اجل تضييق الفجوة بين الطوائف.

واضافت «من المهم وجود رسائل من واشنطن من وقت الى آخر ومن لندن حول وجوب تشكيل الحكومة».

وفي غضون ذلك، اكد صحافيون مرافقون للوزيرين خلال لقائهما مسؤولين عراقيين، ان لهجة رايس مع نائب الرئيس العراقي عادل عبد المهدي كانت اكثر ودية من لهجتها مع ابراهيم الجعفري رئيس الوزراء.

والتقت رايس وسترو الرئيس جلال طالباني ورئيس الائتلاف الموحد عبد العزيز الحكيم ايضا.

ونقل الصحافيون عنها قولها اثناء مصافحتها عبد المهدي الذي كان مرشحا الى منصب رئيس الوزراء «ان رؤيتك امر يبعث على السرور».

ومن جهته، قال عبد المهدي ردا على سؤال عما اذا بحثا في مستقبل الجعفري «لا اعتقد ان اللقاء ركز على هذا الامر».

ويواجه الجعفري اعتراضات من الاكراد والعرب السنة وقسم من الائتلاف. وقد فاز بفارق صوت واحد فقط على عبد المهدي، من المجلس الاعلى للثورة الاسلامية، خلال انتخابات الترشيح الى رئاسة الوزراء داخل الائتلاف.

واضاف عبد المهدي «هناك ضغوط تواجهنا جميعا لتشكيل الحكومة».

ورفضت رايس الادلاء باي تصريح حول مستقبل الجعفري، قائلة «لا ندلي بتصريحات».

واضاف الصحافيون ان مدة اللقاء بين رايس والجعفري كانت 45 دقيقة في حين استغرق اللقاء مع الحكيم وعبد المهدي الى مائدة الغداء ساعة و45 دقيقة.

## «اندبندانت أون صنداي»: بريطانيا وأمريكا تنشئان قواعد ثابتة في العراق

■ لندن ـ يو بي آي: أفادت صحيفة «اندبندانت أون صنداي» اللندنية الصادرة امس أن وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون) كشفت أن قوات التحالف تنفق ملايين الدولارات على اقامة ست قواعد ثابتة على الاقل في العراق، ما يعزز احتمال بقاء القوات الامريكية والبريطانية فترة طويلة في العراق. وقالت ان البنتاغون «افترض قيام القوات البريطانية بادارة واحدة من القواعد الست».

وأبلغ المتحدث باسم قوات التحالف في العراق الرائد جوزيف بريسيل الصحيفة «أن الخطة الراهنة تقضي بتقليص وجود قوات التحالف الى ست قواعد مدمجة، أربع منها أمريكية على أن يتم خلال عملية التحرك في هذا الاتجاه توسيع بعض القواعد العسكرية الأخرى لتسهيل اغلاق أو نقل القواعد الصغيرة».

واضاف بريسيل أنه لا يملك حالياً «أي معلومات عن جنسية القوات التي ستدير القاعدتين المتبقيتين لكني افترض أن البريطانيين سيتولون مهمة ادارة واحدة منهما».

لكن الصحيفة أشارت الى أن متحدثاً باسم وزارة الدفاع البريطانية «أكد أن القوات البريطانية تعمل في الوقت الراهن في ثماني قواعد في جنوب العراق الى جانب وحدة صغيرة تتمركز ببغداد، وشدد على أن المباحثات التي تجريها قوات التحالف بشأن تمركزها في المستقبل ما تزال في مراحلها المبكرة ولم تتفق على شيء حتى اللحظة».

وقال المتحدث «ليست لدينا أي نية في الاحتفاظ بقواعد عسكرية على المدى الطويل في العراق وسنغادر البلد حالما تكون الحكومة العراقية المنتخبة ديمقراطياً واثقة من أن قواتها الامنية تملك القدرة والكفاءة لمكافحة الارهاب والحفاظ على أمن الديمقراطية هناك».

غير أن الصحيفة أشارت الى أن مصدراً عسكريا بريطانيا بارزا ابلغها مؤخرا ان بعض القوات البريطانية يمكن ان تبقى في مهمات تدريبية في العراق لسنين طويلة.

ويقول البنتاغون، حسب «الاندبندانت أون صنداي»، أنه «قلص عدد القواعد العسكرية الامريكية في العراق من 110 الى نحو 75 قاعدة» غير أنه يقوم في الوقت نفسه ببناء عدد من القواعد الضخمة التي تتمتع بحماية عالية يقع بعضها في الصحراء بعيداً عن المناطق السكنية.

ولفتت الصحيفة الى أن البنتاغون «انفق أكثر من 280 مليون دولار على بناء قاعدة الأسد الجوية وقاعدة البلد الجوية ومعسكر تاجي وقاعدة طليل الجوية في العراق، كما طلبت ادارة الرئيس الامريكي جورج بوش هذا العام 175 مليون دولار اضافية لتوسيع هذه القواعد التي تؤوي 55 ألف جندي أمريكي وتحتوي على مخازن ومطاعم بيتزا وموصولة بطرق خاصة لحافلات النقل». وفي موازاة ذلك، أعرب النائب البريطاني آدم برايز من حزب بلايد كمرو الويلزي الذي يعد من أبرز منتقدي غزو العراق عن قلقه ازاء الخطوة، وأبلغ الصحيفة أنه «سيكون من المقلق جداً أن تتورط القوات البريطانية في انتشار طويل الأجل في العراق، لأن الحديث تركز منذ أشهر على تقليص قواتنا وبتنا نرى الآن بصيصاً لما قد يكون سياسة حقيقية في العراق».

وقالت الصحيفة ان بعض المحللين يعتقدون أن الهدف من الاحتفاظ بوجود عسكري أمريكي طويل الأجل في العراق كان دائماً أحد الأسباب التي تقف وراء غزو هذا البلد عام 2003.

ونسبت الصحيفة الى مؤرخ القواعد العسكرية الامريكية جوزيف غيرسون قوله «ان ادارة الرئيس بوش تنوي الاحتفاظ بوجود عسكري طويل الاجل في المنطقة... كما ان الولايات المتحدة سعت منذ سنوات الى استخدام عدد من الوسائل للتأكد من احكام هيمنتها على منطقة الشرق الاوسط لأن ادارة بوش ترى العراق حاملة طائرات لا تغرق لقواتها وقواعدها لسنوات طويلة مقبلة».

## الجنرال زيني يطالب باستقالة رامسفيلد

■ واشنطن ـ اف ب: دعا الجنرال الامريكي المتقاعد انطوني زيني الذي يحظى باحترام واسع في الجيش الامريكي امس الاحد وزير الدفاع دونالد رامسفيلد الى الاستقالة.

وقال هذا الجنرال الذي تسلم قيادة القوات الامريكية في الخليج بين عامي 1997 و2000 في تصريح لشبكة التلفزيون الامريكية «ان بي سي» ان «سلسلة من الاخطاء الكارثية ارتكبت» في العراق.

وبعد ان ذكر بان وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس اعترفت قبل ايام بارتكاب «آلاف» الاخطاء التكتيكية منذ بدء الحرب في العراق، اعتبر الجنرال زيني ان هذه الاخطاء «لم تكن تكتيكية».

وتابع «كانت اخطاء استراتيجية نتيجة سياسات خطط لها هنا» في واشنطن، مضيفا «لا تتهموا العسكريين، لقد كانوا رائعين. واذا كان هناك من انقاذ فسيكون على يدهم».

وردا على سؤال حول ما اذا كان يعتبر ان على احد المسؤولين الاستقالة قال «بالطبع»، ومن يكون هذا الشخص؟، اجاب «وزير الدفاع كبداية».

وراى ان على الرئيس جورج بوش «اتخاذ قرارات صعبة».

وخلص الجنرال زيني الى القول «ان النزاهة والقدرة على انجاز مهمة وبشكل جيد هما اكثر اهمية من الولاء» في اشارة الى ميل الرئيس الامريكي الى اعطاء الاولوية في اختيار العاملين معه الى ولائهم الكامل له.

## تفجير مسجد على يد مجهولين بالقرب من بعقوبة في العراق

■ بغداد ـ يو بي آي: أعلن مصدر مسؤول في الشرطة العراقية امس الأحد عن قيام مجموعة مسلحة بتفجير مسجد في منطقة العبارة قرب مدينة بعقوبة 60 كم شرقي بغداد.

وقال المصدر ان «مجموعة مسلحة فجرت مسجداً في منطقة الكبة التابعة لبلدة العبارة 15 كم شمال شرق مدينة بعقوبة».

وأضاف المصدر أن الانفجار أسفر عن انهيار أجزاء كبيرة من المسجد، من دون أن يؤدي ذلك الى وقوع اصابات بشرية.

## قوى عربية في كركوك تعترض على تقرير رسمي يصنف عائلاتها

■ كركوك ـ أف ب: شاركت قوى عربية من السنة والشيعة في مؤتمر انهى اعماله السبت، احتجاجا على تقرير اعده مستشار نائب رئيس الجمهورية حول واقع العرب الذين جلبوا الى كركوك ابان النظام السابق ضمن عمليات التغيير الديموغرافي.

وابدى المجتمعون الذين يمثلون المجلس الاستشاري العربي وعشائر الجنوب وجبهة الحوار الوطني (بزعامة صالح المطلك) وكتلة المصالحة والتحرير (بزعامة مشعان الجبوري) والتجمع الجمهوري، امتعاضهم من التقرير الذي يقسم العرب اربع فئات.

وكان المجلس الاستشاري العربي في كركوك، ابرز تنظيم سياسي للقوى العربية الشيعية والسنية، تبنى الموقف نفسه.

وهذه الفئات بحسب التقرير هي عائلات «فاسدة ومنحطة خلقيا» وعائلات «بعثية» و«عائلات فقيرة من الجنوب»، بالاضافة الى عائلات من كركوك استفادت من القرار 42 لمجلس قيادة الثورة عام 1986 والخاص باسكان العرب في المدينة.

ورأى المشاركون في المؤتمر ان «عراقية كركوك خط احمر لا يمكن تجاوزه»، واستنكروا التقرير الذي اعده عضو لجنة تطبيع الاوضاع في المدينة وهو من «التركمان الشيعة»، واعتبروه «خارجا عن الدين والعشيرة يجب مقاضاته، كما انه لا يمثل الشارع التركماني في المدينة».

وابدت الشخصيات «استهجانها للتعرض لعائلات عربية من قبل شخص يحمل صفة رسمية في مكتب نائب رئيس الجمهورية (عادل عبد المهدي) وهو عربي لم يصدر اي رد فعل على التقرير حتى الآن».

ومن جهته، قال بدر هاشم العبودي رئيس مجلس عشائر الجنوب ان «العرب في كركوك عراقيون مخلصون لا يمكن لهم القبول بمثل هذه التقارير والوصف الدنيء الذي لا يمت الى الواقع بصلة».

واعتبر ان «التقرير يخدم المخطط التوسعي والتقسيمي للعراق ونطالب بمقاضاة ومحاسبة مروجيه وواضعيه كونه يتضمن قذفا وسبا بأعراض العائلات العربية».

بدوره، قال قيادي في الجبهة العربية الموحدة بزعامة الشيخ وصفي العاصي «نعمل مع ممثلي كركوك في البرلمان (خمسة مقاعد) لايصال صوتنا ورغبة العرب والتركمان في ترسيخ عراقيتهم».

وطالب بان يكون الاستفتاء على مصير كركوك «من قبل كل العراقيين، وهذه رسالتنا للسياسيين في بغداد والحكومة المقبلة لان وحدة العراق رهن بمصير كركوك».

ورأى محمد التميمي عضو البرلمان عن جبهة الحوار الوطني ان «كركوك يجب ان تبقى عراقية ونرفض ضمها لاي اقليم»، داعيا الى حل «مشكلة المهجرين من الاكراد وفق القانون والابتعاد عن الاقصاء والتهميش الذي يطال العرب والتركمان».

ورفع المجتمعون لافتات كتب عليها «كركوك عراقية لكل العراقيين» و«لا للاساءة الى شرف الحرائر العربية».

واعدت الدراسة حول المادة 58 من قانون ادارة الدولة خلال المرحلة الانتقالية والتي ادخلت الى الدستور الجديد ضمن المادة 140.

يشار الى ان المادة 58 تنص على اعادة جميع المهجرين والذين تم ترحيلهم من كركوك ابان النظام السابق واعادة المدن التي اقتطعت من محافظة التأميم، كما تنص احدى مواد القانون المذكور على «حق العراقي في السكن والتملك في اي مكان».

لكن المادة 140 في الدستور الجديد الغت هذه الفقرة كليا.

وقال محمد خليل الجبوري ممثل الكتلة العربية في مجلس محافظة كركوك ان «المادة 58 من قانون ادارة الدولة مطبقة حاليا لان الالاف من العائلات الكردية عادت الى كركوك وتشكل الان حزاما» يحيط بالمدينة.

واضاف ان «غالبية دوائر كركوك تدار من قبل الاكراد بما فيها الجيش والشرطة».

واوضح «طالبنا كعرب بمنحنا منصب قيادة الشرطة، فاجابتنا الاحزاب الكردية بعد اربع جلسات من المفاوضات: اعطونا نفط الشمال لادارته وسوف نسمح لكم بترشيح احدهم لقيادة الشرطة في كركوك».

## تحالف «أوقفوا الحرب» يدعو للتظاهر أمام استديوهات «بي بي سي» احتجاجا على انحيازها

■ لندن ـ يو بي آي: دعا تحالف «أوقفوا الحرب» الى تظاهرات أمام استديوهات هيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي) الثلاثاء المقبل في عدد من المدن البريطانية ردا على ما اعتبره انحياز الهيئة الى جانب الحكومة في تغطية أخبار الحرب في العراق.

وقال التحالف في بيان امس ان ناشطيه سيحتجون أيضا على فشل الهيئة في تغطية المسيرة التي نظمها الشهر الماضي للمطالبة باستدعاء القوات البريطانية من العراق بمناسبة مرور ثلاث سنوات على الحرب.

ووجه تحالف أوقفوا الحرب رسالة الى مدير عام «بي بي سي» مارك تومبسون اشتكى فيها من «العداء المنظم الذي تتخذه هيئة الاذاعة البريطانية من الحركة المناهضة للحرب».

وقالت الرسالة «ان ما يتراوح بين 80 الى 100 ألف شخص شاركوا في مسيرة لندن الشهر الماضي الى جانب متحدثين كان بينهم الممثل الخارجي لحركة الصدر في العراق ونواب من حزب العمال الحاكم والاحزاب المعارضة الديمقراطيين الاحرار وبلايد كمرو و(الاحترام) وعائلات عدد من الجنود البريطانيين الذين لقوا حتفهم في العراق الى جانب جندي من القوات الخاصة البريطانية خدم مؤخرا في العراق».

وانتقدت الرسالة تجاهل «بي بي سي» للمناسبة، مضيفة «ان هذا الموقف يتحدى أي اعتقاد بأن الهيئة وجدت أن المناسبة لا تستحق أي اهتمام اعلامي»، واعتبرت ذلك «نهجا لا يمكن أن يخدم سوى التقليل من قوة التظاهرة السلمية الديمقراطية».

ودعا تحالف أوقفوا الحرب ناشطيه ومؤيديه الى التجمع أمام أبنية «بي بي سي» في الرابع من نيسان (ابريل) المقبل في لندن ومانشستر وليدز وبريستول وكامبريدج وغلاسكو.